مجلة البحث العلمي الإسلامي

Journal of Islamic Scientific Research

(JOISR)

مجلة إسلامية علمية محكمة

تعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية

ISSN: 2708-1796 (ردمد النسخة المطبوعة)

E-ISSN: 2708-180X (ردمد النسخة الإلكترونية)

المجلد 23 – العدد 77 – يناير 2026

Volume 23 – issue 77 – January 2026

Pages 285- 305 الصفحات 285 - 305

دور التشريعات السعودية في تعزيز ثقافة التسامح والاعتدال عبر الإعلام الرقمي

The Role of Saudi Legislation in Promoting a Culture of Tolerance and Moderation through Digital Media

DOI: https://doi.org/10.55625/joisr-7711

د. عبد المجيد بن الأمين بن محمد محمود أحمد مولود

Dr. Abdulmajeed Alamin Ahmad Mawlud

أستاذ مشارك بكلية القانون في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

Associate Professor of Law at the College of Law, Islamic University

Email: Abdulmajeed@iu.edu.sa

تاريخ الاستلام – Date of Receipt - 2025/09/26

تاريخ القبول – Date of Acceptance - 2025/10/27

د. عبد المجيد بن الأمين بن محمد محمود أحمد مولود
أستاذ مشارك بكلية القانون في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

D. Abdulmajeed Alamin Ahmad Mawlud
Associate Professor of Law at the College of Law, Islamic University
Abdulmajeed@iu.edu.sa

دور التشريعات السعودية في تعزيز ثقافة التسامح والاعتدال عبر الإعلام الرقمي

The Role of Saudi Legislation in Promoting a Culture of Tolerance and Moderation through Digital Media

DOI: https://doi.org/10.55625/joisr-7711

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٥/٩/٢٦ / تاريخ القبول: ٢٠٢٥/١٠/٢٧

النص الكامل للبحث: دور التشريعات السعودية في تعزيز ثقافة التسامح والاعتدال عبر الإعلام الرقمي.

ملخص تنفيذي

يُركز هذا البحث على دور التشريعات السعودية في تعزيز ثقافة التسامح والاعتدال عبر الإعلام الرقمي، مستخدمًا المنهج الوصفي التحليلي لاستعراض الإطار القانوني والمؤسسي وتحليل فعاليته في مواجهة التحديات المعاصرة. يبرز البحث أهمية الإعلام الرقمي كأداة رئيسية لتشكيل الوعي العام في المملكة، حيث يُعد من أكثر الوسائل تأثيرًا في ظل انتشار منصات التواصل الاجتماعي والمحتوى الإلكتروني بين الشباب السعودي الذي يشكل نسبة كبيرة من السكان. يُسلط البحث الضوء على التشريعات الرئيسية مثل نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية لعام ٢٠٠٧، الذي يهدف إلى مكافحة الجرائم الإلكترونية بما فيها خطاب الكراهية والتطرف، إلى جانب دور مؤسسات مثل هيئة الإعلام المرئي والمسموع ومركز «اعتدال» في ضبط المحتوى الرقمي وتعزيز القيم الإيجابية.

كما يتناول البحث التحديات القانونية، مثل الفجوات في التشريعات الحالية التي لا تواكب

التطـورات التقنية السريعة، والتحديـات التقنية مثل صعوبة ضبط المحتـوى المشفر أو المنشور مـن خـارج الحدود، والتحديات الاجتماعية مثـل التأثيرات الثقافية الخارجيـة التي قد تُعيق نشر قيـم التسامـح بين الشباب. يقترح البحث حلـولاً عملية تشمل تحديث القوانيـن لتغطية الثغرات، واستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في الرقابة على المحتوى الرقمي، وتكثيف البرامج التوعوية التـي تستهـدف الفئات الشابة عبـر التواصل الاجتماعي الحديثـة. النتائج تُظهـر أن التشريعات السعوديـة نجحـت إلى حد كبير فـي تعزيز التسامح والاعتـدال، لكنها تحتاج إلـى تطوير مستمر لمواكبـة التغيـرات الرقميـة والاجتماعية، ويوصـي البحث بتعزيـز التعاون مع الشـركات التقنية العالمية وإطلاق حملات رقمية مبتكرة لضمان استدامة هذه الجهود.

الكلمات المفتاحية: الإعلام الرقمي، التسامح، الاعتدال، القانون.

This research focuses on the role of Saudi legislation in promoting a culture of tolerance and moderation through digital media, employing a descriptive-analytical approach to review the legal and institutional framework and analyze its effectiveness in addressing contemporary challenges. The study highlights the importance of digital media as a key tool in shaping public awareness in the Kingdom, especially given the widespread use of social media platforms and digital content among Saudi youth, who represent a significant portion of the population.

The research sheds light on key legislations such as the Anti-Cybercrime Law of 2007, which aims to combat cybercrimes including hate speech and extremism, as well as the role of institutions like the General Commission for Audiovisual Media and the «Etidal» Center in regulating digital content and promoting positive values.

It also addresses legal challenges, such as gaps in current legislation that do not keep pace with rapid technological developments; technical challenges, including the difficulty of controlling encrypted or foreign-published content; and social challenges, such as external cultural influences that may hinder the promotion of tolerance among youth.

The research proposes practical solutions, including updating laws to close existing gaps, utilizing artificial intelligence technologies to monitor digital content, and intensifying awareness programs targeting young audiences through modern social media platforms.

The findings indicate that Saudi legislation has been largely successful in promoting tolerance and moderation, yet continuous development is necessary to keep up with digital and social changes. The study recommends

strengthening cooperation with global tech companies and launching innovative digital campaigns to ensure the sustainability of these efforts.

Keywords: Digital Media, Tolerance, Moderation, Law.

المقدمة

تشهـد المجتمعـات الحديثـة تحـولات متسارعة في مختلـف المجالات، سـواء الاقتصادية أو الاجتماعيـة أو الثقافيـة، حيث أصبح الإعـلام الرقمي أحد أبرز الأدوات التـي تؤثر في تشكيل الوعي العام وتوجيه السلوكيات الاجتماعية في عصر العولمة. فقد أتاح تطور التكنولوجيا وانتشار الإنترنـت وصـول المعلومات إلى ملايين الأفراد في ثوانٍ، مما جعل من الإعلام الرقمي سلاحًا ذا حديـن: فهو يمكـن أن يكون منصة لنشر القيم الإيجابية مثل التسامـح والاعتدال، أو أداة لتوسيع نطـاق التطـرف وخطـاب الكراهية إذا لم يتم تنظيمـه بشكل صحيح. وفي ظل هـذا الواقع، تبرز أهمية تعزيز قيم التسامح والاعتدال كجزء أساسي من بناء مجتمعات متماسكة قادرة على مواجهة التحديـات المعاصرة مثل التطرف الفكري والعنف الرقمي الذي يجد في الفضاء الإلكتروني بيئة خصبة للانتشار بسرعة تفوق الوسائل التقليدية.

أولاً: أهمية البحث:

تنبـع أهميـة هذا البحث من الـدور المحوري الذي يؤديـه الإعلام الرقمي فـي التأثير على الاتجاهـات الفكريـة والاجتماعية، ومن الحاجة إلـى دراسة التشريعات التـي تنظّم هذا الإعلام فـي المملكة العربيـة السعودية، بما يسهم في دعم جهود الدولة لنشـر ثقافة التسامح والاعتدال، والحـد من ظواهر التطرف والتحريض في الفضاء الإلكتروني. كما تكمن الأهمية في إبراز توافق هـذه الجهود مع مبـادئ الشريعة الإسلامية ورؤيـة المملكة ٢٠٣٠ التي جعلت مـن القيم الوطنية والإنسانية أساسًا للتنمية المستدامة.

ثانيًا: أسباب اختيار الموضوع:

جـاء اختيار هذا الموضوع نتيجة لما يشهده العالم من ازدياد في استخدام الإعلام الرقمي وتأثيـره المباشـر في تشكيـل الوعي العام، ومـا يصاحبه من مخاطـر فكرية وسلوكيـة تستدعي معالجة قانونية فاعلة. كما أن اهتمام المملكة المتزايد بتعزيز قيم التسامح والاعتدال في مختلف الـ جالات دفع إلى دراسة الجوانب النظامية والتنظيمية التي تدعم هذا التوجه الوطني.

ثالثًا: إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية البحث في التساؤل الرئيس الآتي:

مـا مدى فعاليـة التشريعـات السعودية فـي تعزيز ثقافـة التسامح والاعتـدال عبر الإعلام الرقمي، في ظل التحديات التقنية والثقافية المتسارعة؟

ويتفرع عنه عدد من التساؤلات الفرعية، مثل:

ما هو الإطار القانوني المنظّم للإعلام الرقمي في المملكة؟

كيف تُسهم هذه التشريعات في مكافحة التطرف وخطاب الكراهية؟

ما التحديات التي تواجه المؤسسات المختصة في تنفيذ هذه السياسات؟

رابعًا: الدراسات السابقة:

تناولت بعض الدراسات الجوانب النظرية أو الاجتماعية لقيم التسامح والاعتدال في الإعلام، مثل دراسة سلام (٢٠٢٠) التي ركزت على تأثير الإعلام الرقمي في نشر قيم التسامح، ودراسة عبد الخالق (٢٠١٩) التي تناولت تحديات التطرف الرقمي. ومع ذلك، فإن أغلب هذه الدراسات لم تتعمق في التحليل القانوني للتشريعات السعودية ذات الصلة، وهو ما يسعى هذا البحث إلى معالجته من منظور نظامي وتحليلي تطبيقي.

خامسًا: منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال وصف وتحليل النصوص النظامية واللوائح التنفيذية ذات العلاقة بالإعلام الرقمي، وربطها بمفاهيم التسامح والاعتدال، مع المقارنة ببعض التجارب الدولية عند الحاجة.

سادسًا: إجراءات البحث:

تتمثل إجراءات البحث في جمع البيانات النظامية من مصادرها الرسمية، ومراجعة الدراسات والأبحاث الحديثة، ثم تحليلها تحليلاً منهجيًا لاستنباط النتائج، وصولًا إلى اقتراح آليات عملية لتعزيز فعالية التشريعات في دعم القيم المستهدفة.

سابعًا: خطة البحث:

جاءت خطة البحث على النحو الآتي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني للتسامح والاعتدال في الإعلام الرقمي

المبحث الثاني: الإطار التنظيمي لتعزيز التسامح والاعتدال عبر الإعلام الرقمي

المبحث الثالث: التحديات التي تواجه التشريعات السعودية في تعزيز التسامح والاعتدال وسبل معالجتها.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتسامح والاعتدال في الإعلام الرقمي وأهميته وتأثيره

المطلب الأول: مفهوم مبدأ التسامح والاعتدال:

أولاً: من منظور لغوي:

التسامح في اللغة مأخوذ من الفعل سَمُحَ، ويُقال: «سَمُحَ الرجلُ» أي جادَ وسهُلَ، و «تسامح» أي تليّن وتيسّر وتغاضى عن الشدة والغلظة. ويُستعمل لفظ التسامح للدلالة على اللين في المعاملة، والعفو، وسعة الصدر، وترك التضييق في الأمور»، وهو بذلك يقابل التشدد والتعنت. (ابن فارس، ١٩٧٢).

والاعتدال في اللغة مشتق من الفعل اعتدل، وهو من الجذر ع د ل الذي يدل على الاستقامة والتوسط والإنصاف.

ويُقال: «اعتدل الشيء» أي استقام بعد ميل، و«الاعتدال» هو التوازن بين طرفي الإفراط والتفريط. (ابن فارس، ١٩٧٢).

ثانياً: من منظور شرعي وثقافي:

يُعد التسامح والاعتدال من القيم الجوهرية في الإسلام، حيث يدعو الدين الحنيف إلى الوسطية كمنهج حياة يتجنب الغلو والتطرف في جميع المجالات. فقد وصف الله تعالى الأمة الإسلامية في القرآن الكريم بقوله: «وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس» (سورة البقرة: ١٤٣)، مما يُبرز أن الاعتدال هو سمة أساسية تميز المسلمين عن غيرهم، وتعني التوازن بين الحقوق والواجبات، وبين الانفتاح والحفاظ على الثوابت الدينية والثقافية. التسامح، في هذا السياق، يُعبر عن قبول الآخر والتعايش مع التنوع دون التفريط في الهوية أو المبادئ، وهو ما يتجلى في العديد من النصوص الشرعية التي تحث على الرفق واللين في التعامل مع الناس. على سبيل المثال، تُظهر السيرة النبوية كيف تعامل النبي محمد ﷺ مع المخالفين له برفق وتسامح، كما في صلح الحديبية وفتح مكة اللذان كانا نموذجًا للتعايش السلمي مع الآخرين.

في السياق السعودي، تتجذر هذه القيم في الثقافة المحلية التي شكلتها التجارب التاريخية للمجتمع السعودي، حيث كان التعايش بين القبائل المختلفة والمناطق الجغرافية المتنوعة جزءًا من نسيج المملكة منذ تأسيسها. فالمجتمع السعودي، الذي يعتمد على الشريعة الإسلامية كمصدر للتشريع، يرى في التسامح والاعتدال أدوات لبناء مجتمع متماسك يقاوم الانقسامات الداخلية والتأثيرات السلبية الخارجية (عبد الخالق، ٢٠١٩).

ثالثاً: من منظور قانوني وإعلامي:

من الناحية القانونية، يُعرف التسامح والاعتدال في سياق الإعلام الرقمي بأنهما المبادئ التي تحكم المحتوى المنشور لضمان تحقيق الاستقرار الاجتماعي والأمن الفكري، مع منع الإخلال

بالنظام العام أو التحريض على الكراهية. في النظام السعودي تُعتبر هذه القيم جزءًا لا يتجزأ من الأهداف التشريعية التي تسعى إلى حماية المجتمع من التطرف والانقسام، كما يتضح في النظام الأساسي للحكم حيث نص على أن الحكم في المملكة العربية السعودية يستمد سلطته من كتاب الله تعالى، وسنة رسوله، وهما الحاكمان على هذا النظام وجميع أنظمة الدولة. وفي مادة أخرى نص على أنه يقوم على أساس العدل والشورى والمساواة، وفق الشريعة الإسلامية. وفي مادة أخرى جعل تعزيز الوحدة الوطنية واجب، وتمنع الدولة كل ما يؤدي للفرقة والفتنة والانقسام. وفي مادة أيضا نص النظام الأساسي للحكم على أن تلتزم وسائل الإعلام والنشر وجميع وسائل التعبير بالكلمة الطيبة، وبأنظمة الدولة، وتسهم في تثقيف الأمة ودعم وحدتها، ويحظر ما يؤدي إلى الفتنة، أو الانقسام، أو يمس بأمن الدولة وعلاقاتها العامة، أو يسيء إلى كرامة الإنسان وحقوقه، وتبين الأنظمة كيفية ذلك.

ومثله أيضا نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية لعام ٢٠٠٧ الذي يُجرم نشر المحتوى الذي يُهدد الوحدة الوطنية أو يُروج للعنف (بوشيك، ٢٠١٠). هذا النظام، على سبيل المثال، يُعاقب على إنتاج أو نشر محتوى يُسيء إلى القيم الدينية أو الاجتماعية بعقوبات تصل إلى السجن والغرامات المالية، مما يعكس التزام الدولة بضبط الفضاء الرقمي بما يتماشى مع قيمها. أما من المنظور الإعلامي، فإن التسامح والاعتدال يعنيان تقديم محتوى رقمي يعزز التواصل البناء بين أفراد المجتمع، ويحترم التنوع الثقافي والاجتماعي داخل المملكة وخارجها، مع تجنب الخطابات التي تثير الفتنة أو تشوه الصورة الوطنية. فالإعلام الرقمي في هذا السياق لا يُنظر إليه فقط كوسيلة لنقل المعلومات، بل كأداة لتعزيز الهوية الوطنية والقيم الإنسانية التي تُشكل أساس المجتمع السعودي (سلام، ٢٠٢٠). على سبيل المثال، تُشجع الحملات الإعلامية الحكومية على منصات التواصل على استخدام لغة محايدة وإيجابية تُعزز التفاهم بين الثقافات بدلاً من الترويج للاستقطاب.

المطلب الثاني: الإعلام الرقمي ودوره في تعزيز التسامح والاعتدال:

يقصد بالإعلام الرقمي هو الإعلام الذي يستخدم جميع وسائل الاتصال للوصول إلى أكبر شريحة من المتابعين، ويُطلق على الإعلام الرقمي العديد من المسميات، منها: الإعلام التفاعلي، إعلام الوسائط المتعددة، الإعلام الشبكي الحي على خطوط الاتصال، الإعلام السيبراني، والإعلام الشعبي. (النمر: ٢٠٢٣).

ويضطلع الإعلام الرقمي بأدوار هامة في تشكيل الفكر والوعي، وفي التسامح والاعتدال، حيث أصبح الإعلام الرقمي، بما يشمل منصات التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية، أداة رئيسية في تشكيل آراء الأفراد وتوجيه اتجاهاتهم الفكرية في العصر الحديث. فمع انتشار الهواتف الذكية وسهولة الوصول إلى الإنترنت، أصبح بإمكان الأفراد التفاعل مع المحتوى الرقمي على

مـدار الساعـة، مما يجعل هذا النوع من الإعلام أكثر تأثيرًا مـن الوسائل التقليدية مثل التلفزيون أو الصحف.

علـى سبيل المثال، يمكـن للحكومـات وغيرها استخدام تلـك المنصات لنشـر فيديوهات تعليميـة تُبرز قصصًا تُظهر التسامح، أو نشـر تغريدات يومية تُشجع على الحوار البناء بين أفراد المجتمع. هذه الأدوات تُتيح الوصول إلى ملايين المستخدمين بسرعة وتكلفة منخفضة، مما يجعل الإعلام الرقمي منبرًا فعالًا إذا تم توجيهه بشكل صحيح نحو تعزيز القيم الإيجابية بدلاً من ترك المجال مفتوحًا للمحتوى السلبي (سلام، ٢٠٢٠).

فـي المملكـة العربية السعودية -التي تضـم نسبة كبيرة من الشباب النشـط رقميًا يُمثل الإعـلام الرقمي فرصة ذهبية لنشـر قيم التسامح والاعتدال من خـلال حملات توعوية ومحتوى إيجابي يعكس الهوية الوطنية والإسلامية (هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، ٢٠٢٣).

المطلب الثالث: التأثيرات الإيجابية والسلبية للإعلام الرقمي على القيم المجتمعية:

مـن الناحيـة الإيجابية، يتيح الإعـلام الرقمي فرصة فريـدة لتعزيز الحوار بيـن الثقافات المختلفة داخل المملكة وخارجها، ونشر رسائل التسامح التي تُعزز الوحدة الوطنية والانفتاح على العالـم. ففـي إطار «رؤية ٢٠٣٠»، تُشجـع المملكة على استخدام الإعـلام الرقمي لتعزيز صورتها كدولـة منفتحة تحترم تنوع الثقافات مع الحفاظ على هويتهـا الإسلامية والعربية، كما يتضح في المبـادرات التـي تُروج للسياحـة والثقافة السعودية عبـر منصات مختلفة (رؤيـة المملكة ٢٠٣٠، ٢٠١٦). علـى سبيـل المثال، تُظهر حملات مثل «زوروا السعوديـة» كيف يمكن للإعلام الرقمي أن يُبرز الجوانب الإيجابية للمجتمع السعودي، مثل الضيافة والكرم، مما يُعزز التسامح مع الزوار من مختلف الثقافات.

لكـن على الجانب الآخر، يشكل الإعـلام الرقمي تحديًا كبيرًا بسبب سهولة انتشار المحتوى السلبـي، مثـل خطـاب الكراهية والتطـرف، الذي يمكـن أن ينتشـر بسرعة تفوق قـدرة الجهات الرقابيـة علـى ضبطه. تشير دراسات إلـى أن نسبة كبيرة من المحتوى المتطـرف يتم نشره عبر منصـات التواصـل، مما يتطلـب تدخـلاً تشريعيًا وتقنيًـا صارمًا للحد مـن تأثيره علـى الشباب السعـودي الذين يُشكلون الفئة الأكثر عرضة لهذا النوع من المحتوى (بوشيك، ٢٠١٠)، مما يُبرز الحاجـة إلى تشريعات تحمي المجتمع من هذه المخاطر وتضمن استخدام الإعلام الرقمي كأداة للخير بدلاً من الشر. يؤكد النمر في دراسته بأنه نجح الإعلام الرقمي في الترويج لبعض الجرائم داخـل المجتمـع السعودي من خلال قدرته على تجاوز الحـدود المحلية والدولية في نقل المحتوى الإجرامـي، إضافـةً إلى قدرته الواسعة علـى الوصول إلى الفئات العمريـة الصغيرة والتأثير فيها بشكل مباشر. (النمر، ٢٠٢٣)

المطلب الرابع: جهود المملكة في تعزيز هذه القيم عبر الإعلام الرقمي:

أولاً: المبادرات الحكومية والإعلامية لنشر ثقافة التسامح.

تُعد المملكة العربية السعودية من الدول الرائدة عالميًا في مكافحة التطرف وتعزيز التسامح عبر الإعلام الرقمي، حيث أطلقت العديد من المبادرات التي تجمع بين التكنولوجيا الحديثة والقيم التقليدية. من أبرز هذه المبادرات المركز العالمي لمكافحة الفكر المتطرف «اعتدال» الذي تأسس في الرياض عام ٢٠١٧م، ويستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي لرصد المحتوى المتطرف ومواجهته بمحتوى إيجابي يعزز التسامح والاعتدال. فقد أعلن المركز في تقريره السنوي لعام ٢٠٢٣ أنه تمكن من حذف أكثر من ٢٠ مليون منشور متطرف عبر منصات متعددة، مما يُظهر فعالية هذا النهج في ضبط الفضاء الرقمي (مركز اعتدال، ٢٠٢٣).

كما تقوم وزارة الإعلام بحملات رقمية مكثفة تهدف إلى تعزيز الوعي بأهمية الاعتدال والتسامح، وتعزيز الوحدة الوطنية بين مختلف شرائح المجتمع السعودي. (وزارة الإعلام، ٢٠٢٣).

ثانياً: دور المؤسسات التعليمية والدينية في توجيه الخطاب الإعلامي.

تلعب المؤسسات التعليمية والدينية في المملكة دورًا حيويًا في توجيه الخطاب الإعلامي الرقمي نحو تعزيز الوسطية والتسامح. على سبيل المثال، تقوم جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية والجامعة الإسلامية بتطوير برامج تعليمية رقمية تُركز على نشر المفاهيم الشرعية الصحيحة التي تُعزز الاعتدال، مثل دورات عبر الإنترنت تُبين كيفية التعامل مع الاختلافات الفكرية بأسلوب هادئ وبناء. كما يساهم علماء الدين في هذا المجال من خلال نشر فتاوى وخطب دينية عبر منصات التواصل لتوضيح المفاهيم الشرعية الصحيحة ودحض الأفكار المتطرفة التي تُروج لها بعض الجماعات (عبد الخالق، ٢٠١٩). على سبيل المثال، أطلقت وزارة الشؤون الإسلامية سلسلة فيديوهات تعليمية بعنوان «الرد على الشبهات»، والتي تتناول الرد على الأفكار المتداولة رقميًا حول قضايا مثل التكفير والعنف، مستخدمة لغة بسيطة وجذابة تتناسب مع الشباب. هذه الجهود تُظهر كيف يمكن للمؤسسات الدينية أن تتحول إلى قوة إيجابية في الفضاء الرقمي بدلاً من ترك المجال للأصوات المتطرفة (وزارة الشؤون الإسلامية، ٢٠٢٣)

ثالثاً: المبادرات الوطنية لتعزيز المحتوى الإيجابي:

تُطلق المملكة العديد من المبادرات الوطنية التي تهدف إلى تعزيز المحتوى الإيجابي في الإعلام الرقمي، مثل برنامج «سفراء الوسطية» الذي أطلقته جامعة طيبة بالتعاون مع وزارة التعليم. يهدف هذا البرنامج إلى تدريب الشباب على إنتاج محتوى رقمي يعكس قيم التسامح والاعتدال، حيث شمل تدريب أكثر من ١٠٠٠ طالب خلال عامين على كيفية استخدام منصات

مختلفة من منصات التواصل الاجتماعي لنشر رسائل إيجابية (جامعة طيبة، ٢٠٢٢).

كما يبرز دور معهد الأمير خالد الفيصل للاعتدال في تعزيز الأمن الفكري من خلال دراسات وبرامج تدريبية تركز على الإعلام الرقمي. فقد أصدر المعهد تقريرًا في ٢٠٢٣ يُظهر أن تدريب الشباب على صناعة المحتوى الإيجابي قلل من تأثير الرسائل المتطرفة بنسبة ١٥٪ في المناطق التي شملها البرنامج، مما يُبرز أهمية هذه المبادرات في بناء جيل واعٍ رقميًا (معهد الأمير خالد الفيصل، ٢٠٢٣). ومن الأمثلة الأخرى، مبادرة «شباب الاعتدال» الّتي ركزت على إنتاج أفلام قصيرة تُعزز قيم التعايش السلمي والاعتدال.

المبحث الثاني:

الإطار التنظيمي لتعزيز التسامح والاعتدال عبر الإعلام الرقمي في المملكة

المطلب الأول: دور السلطة التنظيمية:

تتميز المملكة العربية السعودية بإطار قانوني شامل ومتطور يهدف إلى تنظيم الإعلام الرقمي وحماية القيم المجتمعية من التأثيرات السلبية، مع تعزيز التسامح والاعتدال كأهداف أساسية. يأتي في مقدمة ذلك نصوص النظام الأساسي للحكم كما جاء في المادة التاسعة والثلاثين من أنه تلتزم وسائل الإعلام والنشر وجميع وسائل التعبير بالكلمة الطيبة، وبأنظمة الدولة، وتسهم في تثقيف الأمة ودعم وحدتها، ويحظر ما يؤدي إلى الفتنة، أو الانقسام، أو يمس بأمن الدولة وعلاقاتها العامة، أو يسيء إلى كرامة الإنسان وحقوقه، وتبين الأنظمة كيفية ذلك.

أيضاً من أبرز التشريعات في هذا المجال نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٧) بتاريخ ١٤٢٨/٣/٨هـ (٢٠٠٧م)، والذي يُعنى بمكافحة الجرائم الإلكترونية بما فيها نشر المحتوى الذي يحرض على الكراهية أو التطرف أو يُهدد الأمن الوطني. ينص النظام في المادة الثالثة على معاقبة كل من ينتج أو ينشر محتوى يخل بالنظام العام أو القيم الدينية أو الأخلاقية بعقوبات تصل إلى السجن لمدة خمس سنوات وغرامة مالية تصل إلى ثلاثة ملايين ريال، مما يُظهر جدية الدولة في ضبط الفضاء الرقمي.

كما يشمل النظام في المادة السادسة تجريم نشر المحتوى الذي يستهدف الوحدة الوطنية أو يُحرض على العنف، وهو ما يتماشى مع أهداف تعزيز التسامح بين أفراد المجتمع.

كذلك، تُعد لائحة تنظيم المحتوى الإعلامي الرقمي الصادرة عن هيئة الإعلام المرئي والمسموع في ٢٠٢٠ أداة تشريعية حديثة تهدف إلى ضبط المحتوى المنشور على المنصات الرقمية وضمان توافقه مع القيم الوطنية والأخلاقية. تنص اللائحة على ضرورة حصول صناع المحتوى الرقمي على تراخيص لنشر المواد التي تتجاوز حدًا معينًا من المشاهدات، مما يُتيح للسلطات مراقبة المحتوى المنتج محليًا بشكل أفضل (هيئة الإعلام المرئي والمسموع، ٢٠٢٠).

هـذه التشريعات مجتمعة تُشكل إطارًا قانونيًا قويًا يدعم أهداف الدولة في تعزيز بيئة رقمية آمنة ومتسامحة.

وتلعـب عـدة مؤسسات حكوميـة دورًا رئيسيًا في تنظيـم الإعلام الرقمـي بالمملكة لضمان تحقيق أهداف التسامح والاعتدال:

- الهيئة العامة لتنظيم الإعلام: تهدف الهيئة إلى تنظيم قطاع الإعلام في المملكة وأنشطته المختلفـة، ونشاط البث الإعلامي، ومراقبة أدائه وتطويره وتشجيع الاستثمار فيه، ووضع ضوابط للمحتوى الإعلامي، وتنظيم وضع العاملين في مجال الإعلام. ولها في سبيل ذلك اتخاذ ما يلزم لتحقيق أهدافها، ومن ذلك ما يأتي: وضع السياسات والاستراتيجيات ذات الصلـة باختصاص الهيئة، ورفعهـا إلى المجلس تمهيداً لاستكمـال الإجراءات النظامية اللازمـة في شأنها. واقتـراح مشروعات الأنظمـة واللوائح ذات الصلـة بقطاع الإعلام، واقتراح تعديل النافذ منها، والرفع عما يستلزم استكمال إجراءات نظامية في شأنه.
- هيئـة الاتصـالات وتقنية المعلومات: تُعنى هذه الهيئة بضبـط البنية التحتية للإنترنت وتنظيـم عمل منصـات التواصـل الاجتماعي داخل المملكـة. (هيئة الاتصـالات وتقنية المعلومات، ٢٠٢٣).
- وزارة الإعـلام: تتحمـل هذه الـوزارة مسؤولية وضـع السياسات التشريعيـة التي تحمي القيـم المجتمعية، وتُشرف على إنتاج محتوى إيجابـي يعزز التسامح من خلال منصاتها الرسمية مثل «منصة إعلام». (وزارة الإعلام، ٢٠٢٣).

ويمكن تلخيص الدور التنظيمي بحسب التالي:

- النظـام الأساسـي للحكـم: يُؤسس للالتزام بالتسامـح من خلال مبدأ الوحـدة الوطنية، وحظر ما يؤدي إلى الفتنة والانقسام (مادة ١٢، ٣٩).
- نظـام المطبوعات والنشـر: يُرسّخ المسؤوليـة القانونية لوسائل الإعلام فـي نشر الكلمة الطيبة، مما يُحوّل التسامح إلى واجب قانوني.
- نظـام الإعـلام المرئـي والمسموع: يضـع إطـارًا ترخيصيًا يُتيـح الرقابـة الوقائية على المحتوى، وليس العقابية فقط.
- نظام مكافحـة الجرائم المعلوماتية: يمثل الأداة الجزائيـة لحماية القيم الاجتماعية من خطاب الكراهية الرقمي.

المطلب الثاني: دور السلطة التنفيذية:

تُعـدّ السلطة التنفيذيـة في المملكة العربيـة السعودية ركيزة أساسية فـي تحقيق الأهداف التشريعية والتنظيمية ذات الصلة بالإعلام الرقمي وحماية القيم المجتمعية، فهي تُترجم النصوص

النظاميــة إلــى واقع عملي من خلال المتابعة والرقابة والتنفيــذ. وإذا كانت السلطة التنظيمية قد أرست الأسس القانونية التي تُلزم وسائل الإعلام باحترام مبادئ التسامح والاعتدال، فإن السلطة التنفيذية تتولى تفعيل تلك المبادئ عبر تطبيق القوانين ومباشرة الإجراءات الميدانية والتنظيمية لضمان الامتثال لمقتضيات النظام.

ويبــرز دور السلطــة التنفيذية في هــذا الإطار من خــلال الأجهزة الحكوميــة المختصة التي تعمــل بتكامل وتنسيــق لتحقيق بيئة إعلامية رقميــة آمنة ومتوازنة. فالهيئة العامــة لتنظيم الإعلام تضطلــع بمسؤولية الرقابة الفعلية على المحتوى المنشور في الفضــاء الرقمي، واستقبال البلاغات والمخالفات، والتحقق من التزام مزاولي النشاط الإعلامي بالمعايير الأخلاقية والوطنية المقررة في الأنظمة واللوائح. كما تُعنى وزارة الداخلية بمكافحة الجرائم الإلكترونية ذات الطابع التحريضي أو المتطرف من خلال الأجهزة الأمنية ومراكز البحث الجنائي، في حين يتولى مجلس المحتوى الرقمي دورًا تنسيقيًــا واستشاريًا يسهم في تطوير السياسات التنفيذية وتنمية البيئة التشريعية والتنظيمية للمحتوى الرقمي بما يحقق أهداف الدولة في نشر التسامح وتعزيز الوسطية.

ومــن خلال هذه المنظومــة التنفيذية المتكاملــة، تعمل الدولة على ســد الفجوة بين النص القانونــي والتطبيــق العملي، وضمان أن تكــون الأنظمة واللوائح المتعلقة بالإعــلام الرقمي أدوات فاعلة في حماية الأمن الفكري والمجتمعي، وتعزيز ثقافة الحوار المسؤول والاحترام المتبادل في الفضاء الإلكتروني. وبهذا، يتكامل الدور التنفيذي مع الدور التنظيمي والقضائي لتشكيل منظومة قانونية متكاملة تُسهم في ترسيخ قيم التسامح والاعتدال في المجتمع السعودي.

- الهيئــة العامة لتنظيــم الإعلام: تضطلع الهيئة كذلك بدور تنفيــذي حيث تتولى مسؤولية مراقبــة المحتــوى الرقمــي عبــر المنصــات المختلفــة، والتأكد مــن التزامــه بالمعايير الأخلاقيــة والوطنيــة التي تُعزز التسامــح. حيث تستقبل البلاغــات والمخالفات. مراقبة جميــع مقدمي الخدمات في مجال اختصاص الهيئة؛ للتأكد من تقيدهم بالأنظمة وتنفيذ شــروط وأحكام التراخيص الصــادرة لهم. وتلقي الشكاوى المتعلقــة باختصاص الهيئة والتحقيق فيها وفقاً لما تقضي به الأنظمة.
- وزارة الداخليــة: تتولى هذه الوزارة مكافحة الجرائــم الإلكترونية المرتبطة بالتطرف والتحريض من خلال مراكز الشرطة والبحث الجنائي.
- مجلــس المحتــوى الرقمي: والذي يهدف إلى تطوير وتنمية المحتوى الرقمي في المملكة، وتنسيق الجهود بين الجهات ذات الصلــة لتحسين البيئة التشريعية والتنظيمية للمحتوى الرقمــي، ودراســة المعوقــات والتحديــات التــي تحد من تنميــة قطاع المحتــوى الرقمي وتعزيــزه، واقتراح السياسات والحلول والمبــادرات والتوصيات اللازمة لتطويره، ومتابعة تنفيذها.

المطلب الثالث: دور السلطة القضائية:

تمثل السلطة القضائية في المملكة العربية السعودية الضمانة الفعلية لسيادة القانون وحماية الحقوق، وهي الركيزة التي تُترجم المبادئ التشريعية والتنظيمية إلى واقع عدلي يُكرّس مبدأ المحاسبة ويصون النظام العام. وفي مجال تنظيم الإعلام الرقمي وتعزيز قيم التسامح والاعتدال، يبرز دور القضاء بوصفه الحارس الأخير لتطبيق الأنظمة واللوائح، ومراقبة مدى التزام الأفراد والمؤسسات الإعلامية بضوابط النشر والمسؤولية القانونية.

وتتجسد الوظيفة القضائية في هذا الإطار من خلال اللجان والهيئات المختصة المنبثقة عن الهيئة العامة لتنظيم الإعلام، والتي خُصصت للنظر في المخالفات المتعلقة بأحكام نظام الإعلام المرئي والمسموع ولائحته التنفيذية، وفقًا لما نصت عليه المادة الثامنة عشرة من النظام. وتتولى هذه اللجان فرض الغرامات والعقوبات المقررة في جدول المخالفات الملحق باللائحة التنفيذية، بما يحقق الردع ويضمن الامتثال للنظام.

كما صدرت قواعد عمل اللجان المختصة بالنظر في مخالفات نظامي المطبوعات والنشر والإعلام المرئي والمسموع لعام ١٤٤٠هـ، لتؤسس لإجراءات قضائية واضحة تكفل العدالة والشفافية في نظر القضايا الإعلامية. وتشمل هذه القواعد تحديد الاختصاص، وإجراءات رفع الدعوى وسماع الأطراف، وضوابط الإثبات، وطرق الطعن والاستئناف، بما يعزز مبدأ التقاضي العادل وضمانات الدفاع.

ومن جانب آخر، تضطلع أمانة اللجان بدور إداري داعم يضمن سرعة الإنجاز وكفاءة العمل، فيما تختص اللجان الابتدائية بالنظر في المخالفات وتوقيع العقوبات المنصوص عليها في النظامين المذكورين، سواء داخل المملكة أو على السعوديين المقيمين خارجها ممن يرتكبون مخالفات تمس سمعة الدولة أو وحدتها الوطنية. كما تنظر هذه اللجان في التظلمات المقدمة من أصحاب الشأن ضد القرارات الصادرة عن الهيئة، بما يرسخ مبدأ الرقابة القضائية على العمل الإداري والتنظيمي.

ومن خلال هذه الآليات، تسهم السلطة القضائية في تحقيق التوازن بين حرية التعبير والمسؤولية القانونية، وتضمن ألا تتحول حرية النشر إلى أداة للإساءة أو التحريض أو المساس بالقيم المجتمعية. وبهذا تتكامل الأدوار بين السلطات التنظيمية والتنفيذية والقضائية في بناء منظومة قانونية شاملة تُحقق الحماية القانونية للإعلام الرقمي وتعزز مبادئ التسامح والاعتدال في المجتمع السعودي.

إدارة النظر في المخالفات بالهيئة العامة لتنظيم الإعلام

تختص إدارة النظر في مخالفات أحكام نظام الإعلام المرئي والمسموع ولائحته التنفيذية وفقاً لأحكام (المادة الثامنة عشرة) من النظام، وإيقاع الغرامات المنصوص عليها في جدول

المخالفات الملحق باللائحة التنفيذية للنظام على المخالفين.

تتولى هذه الإدارة مسؤولية النظر في المخالفات المتعلقة بأحكام نظام الإعلام المرئي والمسموع ولائحته التنفيذية، وذلك وفقًا لما ورد في المادة الثامنة عشرة من النظام. وتشمل مهامها إيقاع الغرامات المحددة في جدول المخالفات الملحق باللائحة التنفيذية على المخالفين.

وقد صدرت قواعد عمل اللجان المختصة بالنظر في مخالفات أحكام نظام المطبوعات والنشر وأحكام نظام الإعلام المرئي والمسموع لعام ١٤٤٠هـ وتضمنت : تعريفات ، اختصاص اللجنة ، الدعوى والادعاء وبيانات صحيفة الدعوى ، أمين اللجنة ومهامه ، سكرتير اللجنة ، اجتماعات اللجنة ، أطراف الدعوى وسماعها ، غياب المدعى عليه ، إقفال الجلسة ، مدة إجراءات نظر الدعوى ، الإثبات أمام اللجنة ، الاستئناس بالرأي ، المعاينة والتحقيق التكميلي ، وقف الدعوى ، تعليق قرار اللجنة ، استئناف القرار ، التظلمات ، لجنة نظر طلب الاستئناف ، اكتساب القرار الصفة القطعية، التقرير السنوي ، النشر والنفاذ.

أولاً: أمانة اللجان:

تُعنى أمانة اللجان بتقديم الدعم والمساندة اللازمة لتمكين اللجان من أداء مهامها ومسؤولياتها بكفاءة.

ثانيًا: اللجان الابتدائية

تختص اللجان الابتدائية بالنظر في المخالفات وتطبيق العقوبات وفقًا لما يلي:

١. نظام المطبوعات والنشر:

- النظر في المخالفات التي تقع ضمن أحكام النظام ولائحته التنفيذية، وتطبيق العقوبات المنصوص عليها في المادة الثامنة والثلاثين.
- النظر في مخالفات السعوديين الذين يرتكبون خارج المملكة أيًا من المحظورات الواردة في المادة التاسعة من النظام، واتخاذ العقوبة المناسبة من بين العقوبات المنصوص عليها في المادة الثامنة والثلاثين، أو اتخاذ الإجراءات الأخرى الواردة في النظام.

٢. نظام الإعلام المرئي والمسموع:

- النظر في المخالفات التي تقع ضمن أحكام النظام ولائحته التنفيذية، وتطبيق العقوبات المنصوص عليها في المادة التاسعة عشرة.
- النظر في مخالفات السعوديين خارج المملكة لأحكام النظام، وتطبيق العقوبات المناسبة وفقًا للمادة السابعة عشرة.
- النظر في التظلمات المقدمة من أصحاب الشأن بشأن القرارات الصادرة عن الهيئة، كما ورد في الفقرة (١) من المادة الثامنة عشرة.

ويجـوز للجنة الابتدائيــة أن تتضمن في قرار العقوبــة نصًا يُلزم بنشر القــرار بعد اكتسابه الصفــة القطعية، وذلك على نفقة المخالف في ثلاث صحف محلية، على أن تصدر إحداها على الأقـل في مقر إقامة المخالف، وإذا لم توجد صحيفــة في منطقته، يتم النشر في صحيفة تصدر في أقرب منطقة.

ثالثًا: اللجنة الاستئنافية

تُعنى اللجنة الاستئنافية بالنظر في التظلمات والاعتراضات على قرارات اللجان الابتدائية، وتشمل اختصاصاتها ما يلي:

- النظــر فــي التظلمات المقدمة من أصحاب الشأن على قرارات اللجنة الابتدائية المتعلقة بنظام المطبوعات والنشر، وفقًا للمادة السابعة والثلاثين.
- النظــر فــي التظلمات على قــرارات اللجنــة الابتدائيــة المتعلقة بنظام الإعــلام المرئي والمسموع، وفقًا للمادة التاسعة عشرة.
- مراجعــة مــا تصدره الهيئــة من قرارات تتعلق بإيقــاف البث أو تعليــق الترخيص بشكل احتــرازي، وذلــك وفقًا للفقرة (٢) من المــادة الثامنة عشرة من نظــام الإعلام المرئي والمسموع.

المبحث الثالث:

التحديــات التي تواجــه التشريعات السعودية في تعزيز التسامح والاعتدال في الإعلام الرقمي وسبل معالجتها

المطلب الأول: التحديات القانونية:

أولاً: الفجوات في التشريعات الحالية ومدى الحاجة إلى تطويرها:

علــى الرغم من قوة التشريعــات السعودية مثل نظام مكافحة الجرائــم المعلوماتية، ونظام المطبوعــات والنشــر وغيرها، إلا أن هنــاك فجوات قانونية تتعلق بمواكبــة التطورات السريعة في الإعــلام الرقمــي، مما يُحد من فعالية هــذه التشريعات في بعض الحــالات. فمثلاً، لا توجد لوائح تنفيذيــة محددة تتناول بشكل خاص التعامل مع المحتوى المشفر أو المنشور عبر تلك التطبيقات أو الناشئــة عن الذكاء الاصطناعــي التي تُستخدم بشكل متزايد لنشــر رسائل متطرفة بعيدًا عن أعين الرقابة، مما يُصعب ملاحقة المخالفين قانونيًا (سلام، ٢٠٢٠).

كذلك، قد تكون العقوبات الحالية غير كافية لردع بعض أشكال خطاب الكراهية الخفية التي لا تُصنــف مباشرة كتحريض، مثــل التلميحات غير المباشرة أو المحتوى الساخر الذي يُسيء إلى فئــات معينة دون أن يُخالف النصوص الحرفيــة للقانون. هذا يستدعي تحديث التشريعات لتشمل تعريفــات أوسع وأكثر دقــة للمحتوى المخالف، مــع إضافة عقوبات تدريجيــة تتناسب مع خطورة المخالفة، مثل الحظر المؤقت للحسابات أو فرض غرامات مالية أعلى (عبد الخالق، ٢٠١٩).

ثانياً: صعوبة مراقبة المحتوى الرقمي في ظل التطور السريع لمنصات التواصل الاجتماعي

مع تزايد عدد المستخدمين النشطين على منصات التواصل الاجتماعي في المملكة حيث وصل إلى أكثر من ٢٥ مليون مستخدم بحلول ٢٠٢٣ تواجه السلطات التنظيمية تحديًا كبيرًا في مراقبة المحتوى المنشور يدويًا، خاصة مع تنوع المنصات التي تُنتج ملايين المنشورات يوميًا (هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، ٢٠٢٣). هذا التوسع السريع يتفاقم مع ظهور تقنيات جديدة مثل البث المباشر والمحتوى المؤقت، حيث يصعب توثيق المخالفات قبل اختفائها أو انتشارها على نطاق واسع. ومن هنا نقترح وجود دوائر متخصصة في النيابة العامة والشرط تضطلع بهذا الدور.

المطلب الثاني: التحديات التقنية:

أولاً: صعوبة ضبط المحتوى في الفضاء الإلكتروني المفتوح:

تُشكل الطبيعة المفتوحة للإنترنت تحديًا كبيرًا أمام تطبيق التشريعات السعودية بشكل كامل، حيث يمكن نشر المحتوى من خارج الحدود الجغرافية للمملكة عبر خوادم أجنبية يصعب السيطرة عليها. فمع استخدام شبكات VPN (الشبكات الافتراضية الخاصة) وأدوات التشفير، يتمكن بعض المستخدمين من إخفاء مواقعهم الحقيقية، مما يُعيق الجهات التنفيذية من تحديد مصدر المحتوى المخالف أو حظره بشكل فعال (بوشيك، ٢٠١٠). على سبيل المثال، أظهرت دراسة أن نسبة كبيرة من المحتوى المتطرف الذي يصل إلى الشباب السعودي يأتي من خوادم في دول أخرى، مثل أوروبا أو آسيا، مما يتطلب تعاونًا دوليًا لمواجهة هذا التحدي (مركز اعتدال، ٢٠٢٣).

كما أن سهولة إنشاء حسابات مجهولة على منصات التواصل تُتيح للمخالفين نشر المحتوى السلبي دون كشف هويتهم، مما يُقلل من فعالية العقوبات التقليدية مثل السجن أو الغرامات. هذا التحدي يُبرز الحاجة إلى تطوير تقنيات تتبع متقدمة، مثل تحليل البيانات الضخمة (Big Data)، لتحديد مصادر المحتوى حتى في الفضاء الإلكتروني المفتوح (سلام، ٢٠٢٠).

ثانياً: استخدام الذكاء الاصطناعي لنشر المحتوى السلبي وتأثيره على الجهود الرقابية:

مع التطور المتسارع لتقنيات الذكاء الاصطناعي، أصبح من الممكن إنتاج محتوى سلبي تلقائيًا بكميات هائلة، مثل مقاطع الفيديو المفبركة (Deepfakes) التي تُستخدم لتشويه سمعة أفراد أو مؤسسات، أو الحسابات الآلية (Bots) التي تنشر خطاب الكراهية بشكل منظم. أعلن مركز «اعتدال» في تقريره لعام ٢٠٢٣ أن ٣٠٪ من المحتوى المتطرف الذي رُصد خلال العام كان مولدًا آليًا، مما يُظهر حجم هذا التحدي الجديد الذي يُضعف فعالية الرقابة التقليدية القائمة على التدخل البشري (مركز اعتدال، ٢٠٢٣).

المطلب الثالث: التحديات الاجتماعية والثقافية:

يتعرض الشباب السعودي، الذين يُشكلون النسبة الأكبر من مستخدمي الإعلام الرقمي، لتأثيرات ثقافية خارجية قد تتعارض أحيانًا مع قيم التسامح والاعتدال المحلية.

كما أن تعرض الشباب لمحتوى متطرف أو عنيف من مصادر أجنبية، مثل الأفلام أو الألعاب الإلكترونية التي تُروج للعنف كقيمة إيجابية، قد يؤثر على تصوراتهم الاجتماعية ويُقلل من تقبلهم للتنوع. (هيئة الإعلام المرئي والمسموع، ٢٠٢٢). كما تواجه التشريعات التنظيمية مقاومة من بعض الفئات المجتمعية التي ترى أن ضبط المحتوى الرقمي يُشكل تهديدًا لحرية التعبير، وهي قيمة يعتبرها البعض جزءًا من حقوقهم الأساسية. هذه الفئات، وإن كانت أقلية، تُعبر عن مخاوفها عبر منصات التواصل الاجتماعي، مما يُعقد عملية تطبيق القوانين ويُثير جدلاً عامًا حول حدود الرقابة، بينما يرى آخرون أنه ضروري لحماية المجتمع (هيئة الإعلام المرئي والمسموع، ٢٠٢٢).

هذا التحدي يُظهر الحاجة إلى تحقيق توازن دقيق بين حرية التعبير والتنظيم، مع تكثيف الحوار المجتمعي لتوضيح أهداف التشريعات. كما يتطلب الأمر حملات توعوية تُبرز أن الهدف من التنظيم ليس القمع، بل حماية القيم المشتركة التي تُشكل أساس المجتمعات. (وزارة الإعلام، ٢٠٢٣).

المطلب الرابع: سبل المعالجة:

أولاً: تعزيز الأطر القانونية:

لمعالجة الفجوات القانونية في التشريعات الحالية، يُقترح تطوير نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية ليشمل تعريفات أكثر وضوحًا وشمولية للمحتوى المخالف، مثل خطاب الكراهية الخفي أو المحتوى المشفر الذي يُنشر عبر التطبيقات أو المنصات، يمكن إضافة مواد جديدة تُلزم منصات التواصل الاجتماعي بتقديم تقارير دورية عن المحتوى المرصود داخل المملكة، مع فرض عقوبات مالية أو تقنية (مثل حظر الخدمة) على المنصات التي لا تمتثل لهذه الشروط (سلام، ٢٠٢٠). على سبيل المثال، يمكن أن يُطلب من كل منصة من تلك المنصات تقديم تقرير شهري عن الحسابات التي تُروج للكراهية، مع غرامات تصاعدية في حال التأخر.

كما يُوصى بإصدار لائحة تنفيذية جديدة تتناول التعامل مع التطبيقات ذات التشفير العالي، من خلال إلزام الشركات المشغلة بتوفير قنوات تعاون مع السلطات المختصة للكشف عن المحتوى المخالف عند الحاجة. هذا التعديل يمكن أن يشمل عقوبات مثل حظر التطبيقات التي ترفض التعاون، (عبد الخالق، ٢٠١٩). هذه التعديلات ستُعزز قدرة السلطات على الرصد والمتابعة، مع الحفاظ على التوازن بين الأمن وحرية الاستخدام.

يمكن للهيئة العام لتنظيم الإعلام إصدار لوائح تنفيذية تفصيلية تحدد معايير المحتوى

الإيجابي وآليات تصنيف المحتوى الرقمي، مثل وضع علامات تحذيرية على المحتوى المثير للجدل أو تصنيف المحتوى حسب الفئات العمرية. وتوسيع ذلك ليشمل المنصات الرقمية الحديثة، مما يُتيح للمستخدمين اتخاذ قرارات واعية قبل المشاهدة (هيئة الإعلام المرئي والمسموع، ٢٠٢٢). كما يمكن أن تشمل هذه اللوائح برامج تدريبية إلزامية لصناع المحتوى الرقمي الذين يتجاوز عدد متابعيهم حدًا معينًا (مثل ١٠٠،٠٠٠ متابع)، لضمان توافق إنتاجهم مع قيم التسامح والاعتدال. هذه البرامج يمكن أن تُركز على تعليم أساليب الإنتاج التي تُعزز الحوار البناء، مثل استخدام لغة محايدة وتجنب التعميمات السلبية، مما يُعزز من الالتزام الطوعي بدلاً من الاعتماد الكلي على العقوبات الجزائية (وزارة الإعلام، ٢٠٢٣).

ثانيًا: استخدام التكنولوجيا الحديثة في الرقابة

يمكن تعزيز دور مركز «اعتدال» من خلال تطوير خوارزميات ذكاء اصطناعي متقدمة قادرة على تحليل النصوص والصور والفيديوهات بسرعة أكبر، مع التركيز على كشف المحتوى المولد آليًا مثل Deepfakes التي تُستخدم للتشهير أو التحريض. أظهرت تجربة المركز نجاحًا كبيرًا في رصد المحتوى المتطرف، حيث تم حذف أكثر من ٢٠ مليون منشور منذ تأسيسه في ٢٠١٧، لكن التحديات الجديدة مثل المحتوى المفبرك تتطلب تحديث هذه الخوارزميات لتشمل تقنيات التعرف على التزييف (مركز اعتدال، ٢٠٢٣).

يُوصى بالضغط على منصات التواصل الاجتماعي لتحديث خوارزمياتها بما يتماشى مع القيم المحلية في المملكة، من خلال فرض شروط تعاون تُلزم هذه المنصات بحظر المحتوى الذي يُصنف كتحريض أو كراهية في غضون ساعات من رصده. على سبيل المثال، يمكن أن يُطلب منها تطوير فلتر تلقائي يحظر الفيديوهات التي تحتوي على كلمات أو صور تُروج للعنف، مع تقديم تقارير شفافة للسلطات المختصة عن عدد الحالات المحظورة شهريًا (هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، ٢٠٢٣).

هذا النهج يُقلل من الاعتماد على الحظر الكلي للمنصات -وهو إجراء قد يُثير جدلاً حول حرية التعبير- ويُعزز الرقابة الذكية التي تستهدف المحتوى المخالف فقط. كما يمكن أن يشمل التعاون تدريب موظفي هذه المنصات على فهم السياق الثقافي للدولة لتحسين دقة التصفية، مما يُعزز من فعالية الحظر دون التأثير على المحتوى الإيجابي (مركز اعتدال، ٢٠٢٣).

ثالثًا: تعزيز الوعي المجتمعي

يمكن لوزارة الإعلام بالتعاون مع وزارة التعليم إطلاق حملات توعوية رقمية مكثفة تستهدف الشباب، الذين يُشكلون الفئة الأكثر استخدامًا للإعلام الرقمي، باستخدام تلك المنصات لنشر فيديوهات قصيرة تُبرز مخاطر خطاب الكراهية وتُشجع على الحوار البناء.

كما يُقترح إدراج مواد تعليمية عن الإعلام الرقمي المسؤول في المناهج المدرسية، مثل

دروس تفاعلية تُعلم الطلاب كيفية التعرف على المحتوى السلبي ومواجهته بردود هادئة وبناءة. على سبيل المثال، أضافت منصة «مدرستي» في ٢٠٢٣ وحدة دراسية بعنوان «الأخلاق الرقمية»، وحققت تفاعلاً من أكثر من ٤ ملايين طالب، مما يُظهر إمكانية تعميم هذا النهج على مستوى المملكة (وزارة التعليم، ٢٠٢٣).

يمكن الاستفادة من الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني لتنظيم ورش عمل ومسابقات رقمية تُشجع الشباب على إنتاج محتوى يعكس قيم التسامح والاعتدال، مما يُعزز المشاركة المجتمعية ويُقلل من مقاومة التنظيمات القانونية. على سبيل المثال، أطلق معهد الأمير خالد الفيصل للاعتدال مبادرة «شباب الاعتدال» التي دربت أكثر من ٥٠٠ شاب في ٢٠٢٢ على إنتاج أفلام قصيرة تُعزز التعايش، وحققت المبادرة انتشارًا واسعًا على منصات التواصل (معهد الأمير خالد الفيصل، ٢٠٢٣).

كما يمكن تنظيم مسابقات وطنية مثل «أفضل فيديو تسامح»، حيث يُطلب من المشاركين إنتاج محتوى يُبرز قصصًا حقيقية عن التسامح في المجتمع السعودي، مع جوائز تشجيعية تُقدم من الحكومة أو الشركات الراعية. هذه المسابقات يمكن أن تُشرف عليها جمعيات مثل «جمعية الثقافة والفنون»، مما يُعزز من دور المجتمع المدني في نشر الوعي وتقليل الاعتماد على الجهات الحكومية فقط (وزارة الثقافة، ٢٠٢٣).

الخاتمة

أولاً: أبرز النتائج

أظهر البحث أن التشريعات السعودية تلعب دورًا محوريًا في تعزيز ثقافة التسامح والاعتدال عبر الإعلام الرقمي، من خلال إطار قانوني شامل يشمل العديد من التنظيمات مثل نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية، مدعومًا بجهود مؤسسات مثل الهيئة العامة لتنظيم الإعلام ومركز «اعتدال» و«مركز الحرب الفكرية». نقاط القوة في هذا الإطار تتمثل في التكامل بين السلطات التنظيمية والتنفيذية والقضائية، حيث تعمل هذه الجهات معًا لضبط المحتوى الرقمي وحماية المجتمع من التأثيرات السلبية مثل التطرف وخطاب الكراهية. هذه النتائج تُبرز أن النجاح الحالي للتشريعات السعودية لا يعني اكتمال المسيرة، بل يتطلب تطويرًا مستمرًا لضمان استدامة الجهود في ظل التحولات الرقمية والاجتماعية المتسارعة

لكن البحث كشف أيضًا عن نقاط ضعف تتمثل في الفجوات القانونية التي لم تواكب بعد التطورات التقنية السريعة، مثل صعوبة التعامل مع المحتوى المشفر أو المنشور من خارج الحدود، والتحديات التقنية الناتجة عن استخدام الذكاء الاصطناعي في نشر المحتوى السلبي بكميات هائلة تفوق قدرات الرقابة التقليدية.

ثانيًا: التوصيات المستقبلية

بناءً على النتائج، يقترح البحث مجموعة من التوصيات لتطوير التشريعات السعودية وتعزيز فعاليتها في نشر ثقافة التسامح والاعتدال عبر الإعلام الرقمي:

تطوير القوانين: من الضروري تحديث التشريعات الحالية مثل نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية لتشمل مواد جديدة تتناول التحديات الناشئة، مثل المحتوى المولد بالذكاء الاصطناعي والمحتوى المشفر. يمكن أن يشمل ذلك إضافة تعريفات دقيقة وفرض عقوبات على المنصات التي تتهاون في حذف المحتوى المخالف، مما يُعزز من قدرة السلطات على مواجهة التهديدات الجديدة.

تعزيز التعاون الدولي: يُوصى بالتنسيق مع الشركات التقنية العالمية المشغلة لتلك المنصات لتطوير أدوات مشتركة لرصد المحتوى السلبي وحظره بسرعة، مع إلزام هذه الشركات بتقديم تقارير دورية عن المحتوى المرصود داخل المملكة. هذا التعاون يمكن أن يشمل أيضًا تبادل الخبرات التقنية لمواجهة تقنيات مثل Deepfakes التي تُشكل تهديدًا متزايدًا.

حملات إعلامية مكثفة: يُقترح إطلاق مبادرات رقمية مبتكرة تستهدف الشباب عبر مختلف المنصات، مع التركيز على إنتاج محتوى جذاب يعكس قيم التسامح والاعتدال.

تكثيف التوعية المجتمعية: يُوصى بإشراك المؤسسات التعليمية ومؤسسات المجتمع المدني في برامج توعوية طويلة الأمد، مثل إضافة وحدات دراسية عن «المواطنة الرقمية» في المناهج المدرسية، وتنظيم مسابقات وطنية لإنتاج محتوى إيجابي يُكافئ المبدعين الشباب، مما يُعزز من دورهم كسفراء للتسامح في الفضاء الرقمي.

الاستثمار في التكنولوجيا: يُقترح زيادة الاستثمار في تقنيات الذكاء الاصطناعي لتطوير أنظمة رصد متقدمة قادرة على تحليل المحتوى متعدد الوسائط (نصوص، صور، فيديوهات) في الوقت الحقيقي، مع التركيز على الكشف عن المحتوى المزيف أو التحريضي قبل انتشاره على نطاق واسع.

هذه التوصيات تهدف إلى تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي ليكون أكثر مرونة وقدرة على مواجهة التحديات المستقبلية، مع ضمان استمرارية دوره في تعزيز ثقافة التسامح والاعتدال في ظل التطور الرقمي المتسارع.

فهرس المراجع

الأنظمة:

النظام الأساسي للحكم

نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية

تنظيم الهيئة العامة للإعلام

نظام الإعلام المرئي والمسموع

نظام المطبوعات والنشر

تنظيم مجلس المحتوى الرقمي

الأبحاث والكتب:

أحمد بن فارس القزويني الرازي، «مقاييس اللغة». (دار الفكر، ١٩٧٩).

حمود نوار النمر، الإعلام الرقمي وصناعة الجريمة (المجتمع السعودي) مجلة العلوم الإنسانية والإدارية، جامعة الملك فيصل، ٢٠٢٣.

خلود سلام، (٢٠٢٠). دور المنصات الإعلامية الإلكترونية في محاربة خطاب الكراهية. مجلة الدراسات الإعلامية، ١٥(٣)، ٨٩-١١٠.

كريستوفر بوشيك، (٢٠١٠). الاستراتيجية السعودية اللينة في مكافحة الإرهاب: الوقاية وإعادة التأهيل والنقاهة.

مسعد عبد السلام عبد الخالق، دور المملكة العربية السعودية في الحماية من مخاطر وسائل التواصل الاجتماعي الفكرية بين الواقع والمأمول. مجلة البحوث الفقهية والقانونية، ٥٦(٢)، ١٢٣-١٤٥.

المواقع الإلكترونية:

جامعة طيبة. https://www.taibahu.edu.sa بتاريخ ٢٠٢٥/٤م.

رؤية المملكة ٢٠٣٠ .https://vision2030.gov.sa ٢٠٢٥/٤م.

مركز اعتدال. https://etidal.org بتاريخ ٢٠٢٥/٤م.

معهد الأمير خالد الفيصل للاعتدال. https://moderationinstitute.org بتاريخ ٢٠٢٥/٤م.

هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات. https://www.citc.gov.sa بتاريخ ٢٠٢٥/٤م.

الهيئة العامة لتنظيم الإعلام. https://gmedia.gov.sa/ar بتاريخ ٢٠٢٥/٤م.

الهيئة الوطنية للأمن السيبراني https://nca.gov.sa/ar/ بتاريخ ٢٠٢٥/٤م.
وزارة الإعلام. https://www.media.gov.sa بتاريخ ٢٠٢٥/٤م.
وزارة الثقافة. https://www.moc.gov.sa بتاريخ ٢٠٢٥/٤م.
وزارة الداخلية. https://www.moi.gov.sa بتاريخ ٢٠٢٥/٤م.